الي عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني
وقياسا على ما هو احسن عند اهل المعاني وهو اللف والنشر
المرتب اهـ اي عند محققيهم لانسياق الذهن الى الترتيب
ونقل الدماميني ولم يتعرض الش لكون الحمل الذي ذكره واجبا
او اولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني اي بالنسبة الى
عكسه فلا ينافي ما في الرضى انه ضعيف اي بالنسبة الى جعل
كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار والاجود عدم العطف
هنا لانه يوهم كون الاحوال لواحد في وقتين او اوقات ومن
العطف قول عمرو بن كلثوم وانا سوف تدركنا المنايا
مقدرة لنا ومقدرينا اي لها يعني ما اذا كانت الحال
مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب
كونها للاقرب كما اشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم
هذه الصورة الظاهر ان قد مع مقابله ان قد للتقليل
النسبي اي الحال على ضربين موسسة تفسير
للنظم عما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم
تذكر في كلامه اما معنى دون لفظ قدمه على قسيمه
لكثرته وقلة الثاني ولذا لم يمثل له الناظم في كولا تعث
يقال عثا يعثو عثوا وعثي يعثى عثا عثى وعلى الثاني جاءت
الاية واما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قال الشاطبي في
الارض بحذف الياء لفظا وتنقل فتحة الهمزة الى اللام اصح
اي لتستمع وموكدة لمضمون جملة هو معنى المصدر المفود
الماخوذ من مسندها مضافا الي المسند اليه فيها ان كان

المسند

عن ابن هشام في حواشي التسهيل انه فرق بين النثر وتعدد الحال بانه في النثر انما يجوز عند الوثوق بعلم المعنى ورد السامع لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة بخلافه صح

المسند مشتق القيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف
الي المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا
وهذا هو الممكن هنا المناسب لما من اشتراط جمود جزئي الجملة
ككون زيد اخا في زيد اخوك عطوفا والتاكيد في الحقيقة للازم
الكون اخا كما قاله الشنواني وهو العطف والخبر ففي عبارته
حذف مضاف اي للازم مضمون جملة مضمر عاملها اي
وصاحبها وجوبا لان الجملة كالعوض يوخر عن الجملة وجوبا
اي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تاخيرها عما هو
كالعوض منه وهو الجملة جامدين اي جمودا محضا ليخرج
الجامد الذي في حكم المشتق كما في انا الاسد مقداما وزيد
ابوك عطوفا كما سينبه عليه زنش انا ابن دارة هي اسم
امه وباللاستغاثة والتقدير احقه بفتح الهمزة
وضمها من حققت الامر او احققته يعني تحققته
او اثبته ومحل تقدير ما ذكر ان لم يكن المبتدا انا والا قدر نحو حقني
امرا او احق مبنيا للمفعول قال يس قد يوخذ من
كلامه ما ذكر من الشروط اخ لم يتعرض الش لاخذ اسمية الجزئين
ولعل كون عاملها مضمرا او كون الحال موكدة للجملة لانه اذا كان
احد الجزئين فعلا كان عاملا في الحال فلا يكون عاملها
مضمرا ولا تكون الحال موكدة للجملة على ما سيذكره في
الجمود فتدبر لانه لا يوكد الا ما قد عرف اي على مذهب
البصريين وما تبادر من ان الموكد مضمون الجملة وهو لا يوصف
بتعريف ولا تنكير رد بان مضمون الجملة كما مر معنى المصدر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)